ملخص البحث

كان الهدف من هذه الرسالة هو التعرف على واقع منظمات المجتمع المدني العراقي، وامكانياتها ودورها في مراقبة الانتخابات في العراق؛ لرصد وتحليل آليات المراقبة الانتخابية في ضوء التحولات السياسية والاجتماعية التي يمر بها بلدنا، وتفعيل المشاركة السياسية للمواطنين في تقرير مصيرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم، وما تقوم به من دور في نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية، والتأكيد على إرادة المواطنين وجذبهم للمساهمة بفاعلية؛ لتحقيق التحولات الديمقراطية والسياسية الكبرى للمجتمع لكي لا تكون إدارة الدولة حكراً على النخب الحاكمة، وبعد أن توجهت سياسة الدولة بعد سقوط النظام البائد الى التعددية السياسية والحزبية وتكريس وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني، إلا إن هذا الدور بدأ بالتراجع لا أسباب منها الممارسات السياسية، وهيمنة الأحزاب واستغلالها للمنظمات لصالحها بالإضافة الى اسباب ومحددات اخرى كثيرة، وبقي نشاطها مهمشاً في بعض الأوقات لضعف بنيتها التنظيمية والمعرفية والمالية وغيرها، اذ اكتفت العديد منها فيما اذا كان هناك من تجاوزات وخروقات دون دراستها ومحاولة وضع الحلول لها؛ لذلك يبقى دور هذه المنظمات محدوداً في مجال الرقابة على الانتخابات، لذا على الدولة وعلى المجتمع المدني إعادة النظر في القوانين المنظمة لعملها وتوفير كل مستلزمات بنائها واستقلاليتها كونها محور اساسي لترسيخ الثقافة الديمقراطية في المجتمع .

ولإنجاز هذه المهمة لجأ الباحث للبحث عن أصول وجذور نشأة هذه المنظمات منذ بدايات القرن الماضي والظروف التي عاصرت نشأتها في مختلف أرجاء العالم، ومع اتساع دور ورقعة مصطلح المجتمع المدني وتناوله بالاهتمام الواسع من قبل الفلاسفة والمفكرين في الغرب والعالم العربي والاختلاف الحاصل حول تعريف محدد لها إلا إن ما يمكن اعتباره بديهة ثابتة، هو إنه مجتمع المدن قبل كل شيء، على اعتبار إنها منظمات إرادية أو شبه إرادية ومخولة بتحقيق مطالب وتطلعات ذلك المجتمع الذي نشأت فيه .

ولكي يحقق الباحث خطته قام بتقسيم رسالته إلى ثلاثة فصول متكاملة وضحها بشكل مفصل في هيكلية البحث، حيث اشتمل الفصل الأول مفهوم منظمات المجتمع المدني ومفهوم الرقابة الانتخابية . أما الفصل الثاني فقد أهتم بالبحث في ابعاد الاداء الرقابي لمنظمات المجتمع المدني وقسم الى ثلاث مباحث الاول عن الإطار القانوني والثاني البعد الفني لرقابة منظمات المجتمع

المدني على الانتخابات، والثالث عن تقارير منظمات المجتمع المدني حول الانتخابات العراقية .أما الفصل الثالث فتطرق فيه الباحث إلى معوقات وتقييم ومستقبل منظمات المجتمع المدني في مراقبة الانتخابات، وعلى مبحثين الاول معوقات رقابة منظمات المجتمع المدني والثاني تقييم رقابة منظمات المجتمع المدني على الانتخابات وآفاقها المستقبلية .

وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات، من أهمها:

١- تدخل وهيمنة الأحزاب على كثير من منظمات المجتمع المدني، وضعف استقلالية منظمات المجتمع المدني عن الأحزاب والجهات الحكومية مما افقدها مهنيتها وشفافيتها واستقلاليتها وبالتالي انعكس ذلك على إداءها و تسبب في تراجعها .

٢- لا تقوم الكثير من منظمات المجتمع المدني في إعداد وتدريب المراقبين من الناحيتين القانونية والفنية بالشكل المناسب، وذلك بالتوعية على جميع المبادئ والضوابط والاجراءات التي تقوم عليها العملية الانتخابية، وتقديم الشرح المبسط لمهامهم وصلاحيتهم والمحظورات التي يجب عدم القيام بها .

وفي ضوء الاستنتاجات أوصى الباحث بعدة توصيات، أهمها ما يأتي :-

١- تشجيع القيام بالبحوث والدراسات في الجامعات والمراكز البحثية عن منظمات ومؤسسات المجتمع المدني ودورها المستقبلي في بناء وتفعيل مؤسسات الدولة، من خلال وضع المناهج العلمية كمقررات في فصول الدراسة في الجامعات العراقية، للعمل على تعزيز ثقة وثقافة المجتمع بأهمية منظمات المجتمع المدني ودورها الفاعل في مراقبة الانتخابات، باعتبارها إحدى مقومات نجاح العملية الانتخابية.

٢- انشاء مكتب او قسم في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات يعنى بشؤون منظمات المجتمع المدني الرقابية ويفترض أن تكون جهة محايدة للتعاون والتنسيق بينها وبين المنظمات واستلام التقارير الانتخابية والرد عليها، وتبادل الخبرات والمعلومات، واعداد دورات تدريبية تستهدف المراقبين، ولتقييم إداء منظمات المجتمع المدني بشكل مستمر ودوري.

والحمد لله رب العالمين